لا يؤثر ذلك على ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي ، او ميزان القوى العربي ـ الفارسي، الامر الذي ينعش الاقتصاد الاميركي ويمنع ركوده ، ويزيد وزن التأثير السياسي الاميركي في البلدان العربية المستوردة للاسلحة . وتكمن الخدعة الاكبر في ممارسة هذه السياسة التسليحية وادعاء الرغبة في اتباع سياسة متوازنة في الشرق الاوسط ، في ان واشنطن تهب اسرائيل أسلحة حديثة متطورة لتنشيط المصانع الحربية الاميركية ، وارضاء « المجموعة العسكرية ـ الاقتصادية » المسيطرة في اميركا ، وتعوض خسائرها المادية التي تمثلها هذه الهبة عن طريق الارباح الناجمة عن بيع الدول العربية الغنية أسلحة قديمة مكدسة . وهكذا يبقى الاقتصاد الاميركي ، ومصانع السلاح بصورة خاصة ، المستفيد الاول والاخير من لعبة « البعبع الاسرائيلي » القديم الجديد، و « البعبع الايراني » الذي نمت انيابه ومخالبه منذ اواخر الستينات .

ولم تتخل الولايات المتحدة عن هدفها في ابعاد التغلغل السوفياتي بعد حرب ١٩٧٣ ، وهي تتبع حتى الآن اسلوب الضغط السياسي ـ الاقتصادي التي اتبعتها منذ صفقة السلاح السوفياتي التي عقدتها الحكومتان المصرية والسورية (١٩٥٥) ، ثم كرستها بعد حرب ١٩٦٧، عندما ارادت اقناع العرب بأن حل النزاع في الشرق الاوسط لا يتم عن طريق القوة العسكرية التي يحصلون عليها من السوفيات، بل عن طريق الضغط الاميركي على اسرائيل . ولقد استمر اتباع هذا الاسلوب خلال مباحثات فصل القوات ولا يزال مستمرا حتى الان. وحقق نجاحات متفاوتة الحجم في بعض البلدان العربية ، ولكنه أصاب في بلدان عربية أخرى فشلا واضحا ، وادى على العكس الى زيادة التغلغل السوفياتي فيها .

ولا يزال هدف احتلال مواقع الفرنسيين والانكليز في الوطن العربي مستمرا . وتطبق الولايات المتحدة لتحقيقه الاساليب السابقة نفسها ، مع زيادة في التكالب والاندفاع ، تتناسب مع تزايد الثروات العربية ، وتراكم الاموال الفائضة العربية في البنوك العالمية ، وارتفاع مستوى حاجة العالم لمصادر الطاقة العربية ، واتجاه الوطن العربي نحو تنفيذ المشروعات الانمائية والاعمارية الكبيرة . وتحاول واشنطن منع اوروبا من استعادة بعض مواقعها في البلدان العربية ، وتخريب المواقف الاوروبية المؤيدة للعرب في مجالي استخدام سلاح النفط ، والنزاع العربي ـ الاسرائيلي . ولقد وصل بها الحد الى تهديد اوروبا بحرمانها من المظلة النووية، وكشفها دفاعيا امام حلف وارسو ، اذا ما أصرت على اتباع سياسة شرق اوسطية مستقلة عن السياسة الاميركية .

ويعني كل هذا ، ان الولايات المتحدة لم تتخل عن أهدافها الامبريالية المتناقضة مع أهداف الامة العربية، بل عدلت الاساليب المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف . كما انه يعني ان الولايات المتحدة تحاول الحصول على ثمن عال للتبدل الجزئي الذي لحق بموقفها بالنسبة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهي تستخدم في ذلك ابتزازا مكشوفا يتمثل في تقوية اسرائيل عسكريا ، واجبارها على تقديم بعض التنازلات، ومطالبة العرب بتأمين أهداف الاستراتيجية الاميركية ، والا فان « اسرائيل القوية » جاهزة للتدخل ، والضغوط الموجهة اليها يمكن ان تتوقف.

الا ان هذا كله لا ينفي آثار حرب تشرين الاول على السياسة الاميركية . فلقد استطاعت الاسلحة العربية المتعددة (العسكرية والاقتصادية والسياسية) كشف التناقض القائم بين المصالح الاميركية والمصالح الاسرائيلية . وكان لمواقف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وبلدان العالم الثالث وعدد من بلدان القارة الاوروبية دور في مساعدة العرب على استخدام أسلحتهم . بيد ان القوى الاميركية التي اقتنعت بخطر هذا التناقض على المصالح الاميركية لا تزال محدودة ، ولا يمكن التوصل الى زيادتها عن طريق تخفيف ضغط العرب على اميركا ، او فك ارتباطهم مع الاتحاد السوفياتي ، بل عن طريق متابعة هذا الضغط ، وزيادة التلاحم مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية للامبريالية .

٣ ـ لقد قال الرئيس السادات في حديث ٨/٢٥ « ان مصر لا تقبل أي حل جزئي ولن أخرج من المعركة » وليس هذا الموقف جديدا . فلقد صرح الرئيس المصري أكثر من مرة انه يرفض الحلول الجزئية ، ويرفض الحل الذي يضمن لمصر استعادة سيناء اذا لم يضمن في الوقت نفسه استعادة الجولان والضفة الغربية ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة . ويتطابق هذا الرفض مع الخط القومي الذي يسير عليه الرئيس